



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج 01/س (05/21)/15-خ (0110)

كلمة

معالي الشيخ د. أحمد ناصر المحمد الصباح

وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

دولة الكويت

في

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

(عبر تقنية الفيديو كونفرانس)

القاهرة:

الثلاثاء 11 مايو / أيار 2021



بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الشيخ / محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، نائب رئيس مجلس
الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر الشقيقة.

معالي الدكتور رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين الشقيقة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

معالي الأخ أحمد أبو الغيط،، الأمين العام لجامعة الدول العربية،،،

السيدات والسادة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى معالي الشيخ / محمد بن عبد

الرحمن آل ثاني، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر

الشقيقة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، كما أشكر الدول الأعضاء

في الجامعة على تجاوبهم السريع لعقد هذا الاجتماع الهام.



إن دولة الكويت، أدانت واستنكرت بأشد العبارات، استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي فيما تمارسه من عمليات تهجير وبناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، لاسيما في القدس وفي حي الشيخ جراح، والتي تهدف لتغيير الحقائق على الأراضي المحتلة، باعتبارها انتهاكات غير قانونية وغير شرعية، وتمثل انتهاكاً صارخاً للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة، والتي تؤكد على أن جميع الإجراءات والقرارات الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأراضي المحتلة، أو فرض واقع جديد عليها تعتبر لاغية وباطلة ولن توجد حقاً ولن تنشأ التزاماً.

السيد الرئيس،

من الجلي إن ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي مساء الجمعة من اقتحام باحة المسجد الأقصى واستهداف الفلسطينيين العزل، هو دليل آخر على عدم رغبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوصل الى اتفاق سلام شامل وعادل. فها هي القوات الاسرائيلية المحتلة الى جانب المستوطنين غير الشرعيين، وامام مرأى المجتمع الدولي بأسره، يستهدفون الأطفال ويستولون على الممتلكات ويعتدون على المدنيين العزل في استفزاز سافر لمشاعر الإنسانية جمعاء يندى لها الضمير العالمي.



إن ما نشهده هذه الأيام هو دليل جديد يضاف الى سلسلة الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرارات مجلس الامن 242 و 338 و 476 و 478 و 2334، تلك القرارات الدولية التي تؤكد على عدم المساس بالمكانة الخاصة للقدس وإبطال أي اجراء تجاهها يهدف الى التغيير من طبيعتها. فتهجير السكان من حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية هي جريمة وانتهاك صريح للقانون الدولي، فالقدس الشرقية تظل جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال احترام التزاماتها وصونها للممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة، ولا يمكنها مصادرتها.

إننا أمام مرحلة مفصلية خطيرة تهدد بنسف أي حل عادل وشامل للقضية المركزية لنا جميعاً، نحن امام مخططات متسارعة لا تقتصر فقط على زيادة المستوطنات غير القانونية او الاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، بل إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تسعى إلى مواصلة تهويد القدس الشرقية، وعلى وجه التحديد البلدة القديمة، لتفريغ هذه الاحياء من السكان الفلسطينيين. إن دولة الكويت تؤكد من جديد رفضها لكافة تلك



المخططات الاستيطانية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وان تلك المستوطنات باطلة ولاغية بحسب القانون الدولي وقرارات مجلس الامن ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تدعونا مسؤولياتنا مرة أخرى الى اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من محنة اخوتنا في فلسطين عبر دعوتنا للأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن الى تحمل مسؤولياتهم لضمان عدم تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلية لتلك المخططات البغيضة وفرض سياسة الأمر الواقع التي تتناقض وقرارات الشرعية الدولية وتنتهك القانون الدولي وتستخف بالمرجعيات الرئيسية المتفق عليها لحل الصراع ومبدأ حل الدولتين الذي طالما كان أساس لموقف المجتمع الدولي للتوصل الى تسوية للصراع، ورفض حل الدولة الواحدة.

إن دولة الكويت تؤكد وقوفها الى جانب الشعب الفلسطيني، كما تجدد تمسكها بالموقف العربي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض



مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي الى
حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة
على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من يونيو 1967.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،